

فلسطين (١٩٤٨ - ١٩٦٣)، أو حتى منظمة التحرير الفلسطينية في المراحل الأولى من قيامها، بقادرتين على تغيير الرؤية الأوروبية إلى القضية الفلسطينية، والتي تمحورت حول مقولة «اللاجئين الفلسطينيين»، وعدم وجود طموحات في بعث كيان سياسي للفلسطينيين.

وإذا أهملنا الحديث عن بعض الحثيات التي قادت انقلاباً في هذه الحالة من التشتت السياسي الفلسطيني والتجاهل الأوروبي وحتى حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، سوف نجد أن الحوار العربي - الأوروبي قدم فرصة مواتية عملت منظمة التحرير الفلسطينية على انتهازها، لتوسيع حركتها السياسية - الإعلامية في دول الجماعة الأوروبية.

سعت المنظمة، ضمن ما طرحه الجانب العربي، إلى توضيح أبعاد القضية الفلسطينية، ولفت انتباه الحكومات الأوروبية نحوها. ولم يكن تقبل الأوروبيين للمشاركة الفلسطينية في ذلك الإطار بالأمر الهين. ومن هنا ركزت الدبلوماسية الفلسطينية على ضرورة فتح سبل الاتصال بالجانب الأوروبي لتفادي اعتراضاته والتعريف بالمنظمة. وضمن هذا السياق، أُجريت لقاءات «استطلاعية»، في منتصف السبعينات، بين عدد من الأطر القيادية الفلسطينية ووفود أوروبية على مستويات مختلفة، سواء تم ذلك في بعض العواصم العربية، أو خلال زيارات، أو جولات قام بها مسؤولون فلسطينيون على مختلف العواصم الأوروبية<sup>(٥٨)</sup>. ويبدو أن العمل السياسي الفلسطيني وجد صداه خلال العامين الأولين من تجربة الحوار العربي - الأوروبي. فقد وجد الأوروبيون أنفسهم وجهاً لوجه تجاه قوى نشطة لها منطقتها المتكامل بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي (والذي يطلقون عليه في أوروبا مصطلح أزمة الشرق الأوسط). وعلى الرغم من أن النشاط الفلسطيني كان ملحوظاً، إلا أن مساندة الجانب العربي لعبت دوراً بالغ الأهمية. فقد ساند العرب مبدأ المشاركة الفلسطينية في الحوار؛ ثم اردفوا ذلك بالعمل على إبراز دور الوفد الفلسطيني في دورات الحوار وجلساته. ومن يقدر له مطالعة الوثائق المتعلقة بتجربة الحوار، يدرك أن العامل العربي «كان حاسماً في حث الأوروبيين على الاحتكاك المباشر بالمطالب الفلسطينية». لقد بدت تلك المطالب، والحال كذلك، كمطلب عربي واحد، بحيث توافق الجميع على أن القضية الفلسطينية قد انفردت بالجانب السياسي من الحوار. يؤكد هذه الحقيقة ما ذكره رئيس الجانب الفلسطيني في الحوار، حين قال: «كان الاخوة العرب يساندوننا دائماً، بحيث تبرز القضية الفلسطينية»<sup>(٥٩)</sup>.

من جانب آخر، اعتنت الدبلوماسية الفلسطينية بمستوى «التعامل الثنائي» مع دول الجماعة الأوروبية ودول أوروبا الغربية عموماً. ويبدو أن الفلسطينيين أدركوا، من خلال تجربة الحوار، أن القنوات الذاتية لدول الجماعة الأوروبية، وبخاصة قواها الكبرى (فرنسا وألمانيا الاتحادية وبريطانيا وإيطاليا)، لها أولوية هامة عند الإقدام على المواقف الجماعية التي يعلن عنها، على مستوى رؤساء دول وحكومات الجماعة في لقاءاتهم الدورية<sup>(٦٠)</sup>.

اتجهت منظمة التحرير الفلسطينية إلى فتح مكاتب لها في العواصم الأوروبية. ونجحت، في بعض الأحيان، في الوصول بتمثيلاتها في بعض الدول إلى مستوى «سفارة»، كما هو الحال في اليونان وإسبانيا. وقد كان التوجه السابق هو افتتاح مكاتب إعلامية يشرف عليها بعض العاملين في إطار الجامعة العربية. وبمرور الوقت وبتبعض الجهد، أصبحت المنظمة ذات وجود ملموس بمكاتب خاصة في معظم العواصم الأوروبية. ومع ذلك، يجب الاحتراز والالتفات إلى أن كل دول الجماعة الأوروبية (عدا اليونان وإسبانيا) لا تعترف بالمنظمة «كممثل شرعي وحيد» للشعب الفلسطيني، على الرغم